

تطور الإنتاج الفلاحي الجزائري ومساهمته في تعزيز الأمن الغذائي

- قراء إحصائية لمعطيات الفترة 2000-2022 -

مزياياني مريم^{1*}، بوركو نور الهدى²

¹ جامعة الجزائر3 (الجزائر)

² جامعة الجزائر3 (الجزائر)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

Development of Algerian agricultural production and its contribution to enhancing food security

- Statistical Data readings for the period 2000-2022 -

Meziani Meriem^{1,*}, Bourko Nourelhoda²

¹ University of Algiers3 (Algeria) ² University of Algiers3 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/11/04؛ تاريخ القبول: 2025/05/14؛ تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: نهدف من خلال هذه الورقة إلى عرض وتحليل إحصائيات مختلف المنتجات الفلاحية الغذائية الجزائرية الأساسية والكميات المتوفرة منها، إلى جانب الصادرات والواردات لأهم منتجات القطاع خلال الفترة (2000-2022)، وذلك في محاولة لتقييم مستوى الكفاية المحققة كأحد مؤشرات قياس تحقق الأمن الغذائي البلاد.

وقد أظهرت النتائج فعليا تحقق كفاية ووفرة في الإمدادات الغذائية ولكن فقط عن طريق الاستيراد، هذه العملية التي تبقى مرهونة دائما بعدد العوامل والتقلبات في الأسواق العالمية، مما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود (بالاعتماد على موارد البلاد الكبيرة المتاحة) لتحقيق كفاية داخلية دائمة وضمان استمراريته.

الكلمات المفتاحية: الموارد الفلاحية، الميزان التجاري الغذائي، مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية.

Abstract: this paper aims to display and analyze the main of Algerian agricultural food products statistics and their available quantities, in addition, the values of exports and imports of the most important products of the sector, during the period (2000-2022), that, in an attempt to evaluate the level of sufficiency achieved as an indicators of measuring the level of food security in the hole country.

Results showed that dietary sufficiency is actually achieved, but only through imports, this process that remains subjected to many different factors and fluctuations in the international markets, the think that urges to make more efforts(based on the country's large available resource) to achieve a permanent, continuous internal sufficiency.

Keywords: Agricultural resources, food trade balance, Dietary energy supply adequacy index.

I- تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا محوريا على عدة أصعدة، فإلى جانب كونه ركيزة توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، هو يساهم أيضا في دعم مسيرة النمو وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، وذلك من حيث مساهمته في توفير مناصب الشغل، زيادة الإيرادات من العملة الصعبة بزيادة حجم الصادرات، توفير المواد الأولية الصناعية... إلى غير ذلك. ومن ميزات القطاع في الجزائر تحديدا هو امتلاكها لمقومات طبيعية ومناخية كبيرة متنوعة، تجعلها قادرة على تنوع المحاصيل من المنتجات وزيادة كمياتها إلى ما يلي ويفوق احتياجاتها وعديد البلدان الأخرى، يبقى ذلك مرهونا بتحسين الاستغلال لما هو متاح وتوفير الدعم المالي والتقني المطلوب الذي يعد ضعيفا جدا ما دون المستوى المطلوب إلى غاية اللحظة.

يسمح الاطلاع وتتبع تغيرات الإحصائيات المعروضة من مختلف المصادر المحلية والدولية، برسم تصور عام عن وضعية القطاع الفلاحي، من مختلف الإمكانيات المتاحة (طبيعية، مالية، بشرية...)، إلى جانب حجم ونوع السلع المصدر، وكذا الواردات... إلخ، ومن ثم تقدير وتقييم مستوى تحقق الأمن الغذائي في الجزائر وهو ما هدفت إليه هذه الورقة بشكل عام، لذلك ارتأينا إلى طرح التساؤل العام التالي في شكل إشكالية للبحث فحواها:

ما مدى تحقق الكفاية الغذائية في الجزائر في ظل الموارد المتاحة الكبيرة التي يحظى بها قطاعها الفلاحي؟

● وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة المراد اختبارها فقد شملت ما يلي:

- يساهم تحسين استغلال المتاح من الموارد الفلاحية وعلى اختلاف أنواعها في زيادة حجم الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تمثل المنتجات الفلاحية إحدى البدائل المتاحة المتبناة لتجسيد سياسة التنوع المنتهجة ورفع حصة الصادرات خارج المحروقات.

- يسمح مستوى الإنتاج المحقق السنوات الأخيرة بتحقيق الكفاية الغذائية محليا والتقليل من فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية

● وبغرض معالجة الموضوع من مختلف جوانبه تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين:

- المحور الأول: الإمكانيات الفلاحية وحجم الإنتاج الوطني

- المحور الثاني: الميزان التجاري الغذائي

1. المحور الأول: الإمكانيات الفلاحية وحجم الإنتاج الوطني

المزايا التي يحظى بها النشاط الفلاحي في الجزائر كثيرة ومتنوعة وقابلة للتحسين، وخاصة فيم تعلق بالجانب الطبيعي له، إذ تحظى البلاد بمقومات هامة قادرة على تعزيز مكانة القطاع في مسيرة النمو وتحقيق التنوع الاقتصادي.

1-1 الإمكانيات الفلاحية الجزائرية: (بحسب آخر الإحصائيات) وزارة العلاقات مع البرلمان (2022),

1-1- أ- الموارد الطبيعية:

- أراضي زراعية بمساحة (2022): 48.1 مليون هكتار، 8.6 مليون هكتار فقط منها صالحة للزراعة؛

- أراضي رعوية (2022): 32.7 مليون هكتار ؛

- مساحة الغابات (2022): 4.1 مليون هكتار؛

- الأراضي المسقية (2022): 1.47 مليون هكتار.

1-1- ب الموارد المائية:

- التقليدية: السطحية المتجددة: 10.15 مليار م³؛

- مياه الأمطار: معدل التساقط الوطني (2021): 61.90 ملم، بمتوسط حجم سنوي يقدر بـ 211.97 مليار م³؛

- الأنهار، الوديان والشطوط؛

- التقليدية الجوفية المتجددة: 11.25 مليار م³؛

- الموارد المائية غير التقليدية: نسبتها 3٪ من مجموع الموارد المائية وتشمل مياه التحلية من 24 محطة تحلية (وأخرى قيد الإنجاز) بمتوسط طاقة إنتاج سنوية تقدر بـ 630.000 مليون م³؛

- مياه التعبئة (الآبار والسدود): 75 سد حيز الخدمة (وأخرى قيد التشييد)، تضمن توفير 33٪ من الموارد المائية

وبطاقات تخزين / استيعاب متفاوتة؛

- الواجهة البحرية: شريط ساحلي بطول 1600 كم؛

- المساحة البحرية للصيد: 9.5 مليون هكتار.

1-1- ج الموارد المالية المخصصة للقطاع: على غرار القطاعات الأخرى، حظيت الفلاحة بقدر واسع من الاهتمام من قبل

الحكومة انعكس في حجم المخصصات المالية المقدمة في شكل سياسات دعم مطبقة عبر مختلف المراحل التنموية والبرامج الإصلاحية التي شهدتها البلاد للنهوض به على جميع الأصعدة (توفير المواد الأولية، استصلاح الأراضي، المكننة، حفر الآبار وبناء السدود، البحث والتطوير...)، أما فيم يتعلق بالاستثمارات الخاصة فهي تشكل النسبة الغالبة فيم يتعلق بإجمالي الموارد المالية المخصصة للقطاع، يعود ذلك للطابع الخاص الذي يميز الزراعة في الجزائر، حيث تستحوذ على أكثر من 70٪ من الأراضي الزراعية المخصصة، وخاصة بعد اندثار ما يُعرف بالمزارع النموذجية الحكومية التي كانت سائدة خلال فترة ما بعد الاستقلال.

الجدول رقم (1): حجم الاستثمارات الكلية في قطاع الفلاحة والصيد البحري للفترة (2001-2022)

(الوحدة: مليون دولار)

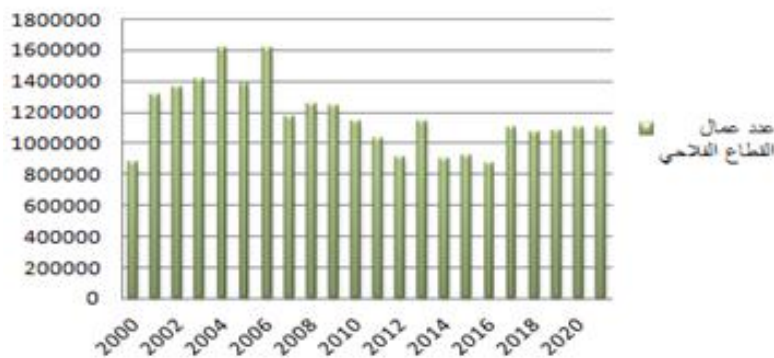
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمارات	506.99	525.1341	629.1	756.2197	725.922	805.4787	995.98	1182.74
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الاستثمارات	1499.837	1541.913	1656.2305	1825.00	2163.2081	2444.8185	2301.4728	2381.3679
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
حجم الاستثمارات	2358.9131	2424.3599	2396.1732	2260.129	2131.8856	2326.036		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

من الجدول يتضح زيادة كبيرة في قيمة الاستثمارات الكلية المخصصة للقطاع على طول الفترة، والمزامنة لفترة الإصلاحات والمشاريع التنموية المتعاقبة المنجزة، وبالرغم من كونها فاقت الملياري دولار في الإجمال إلا أن هذه المخصصات لا تزال جد ضعيفة مقارنة بما يمنح للقطاعات الأخرى (لم تتجاوز نسبتها الـ 12%).

1-1-د الموارد البشرية:

الشكل رقم (1): تطور عدد عمال قطاع الفلاحة خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة و الفلاحي خاصة، فهو الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية و الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، خاصة إذا كان ذو مؤهلات علمية وتم إمداده بموارد تقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان. وخلال فترة العشرين سنة الأخيرة عرف القطاع تذبذباً في حجم يد العاملة الخاصة به، فبعد الزيادة التي شهدتها مرحلة الاستقرار الأمني مطلع الألفية والشروع

في تطبيق البرامج التنموية، راح متوسط عدد عمال القطاع المليون و 600 ألف عامل، ليبدأ في الانخفاض بعدها مع نزوح العمال ورغبتهم في الانتقال إلى قطاعات أخرى أكثر استقراراً وأحسن من حيث المدخول، ليستقر العدد عند حوالي المليون وال 100 ألف عامل.

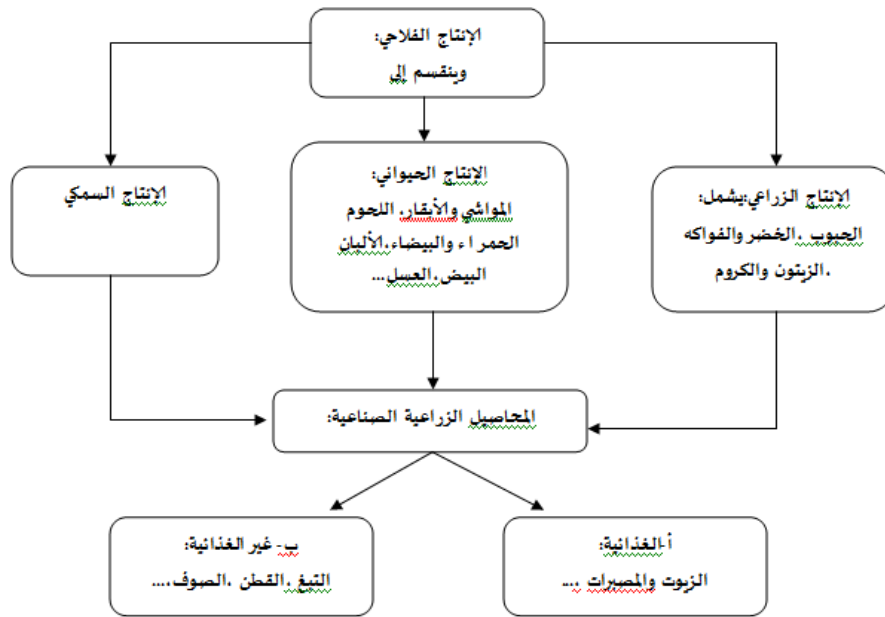
1-1- ه الثروة الحيوانية:

بالرغم من تنوعها (أنظر الملحق رقم 1)، إلا أن الثروة الحيوانية بالجزائر ولمختلف الأصناف: مواشي، أحصنة، دواجن، جمال، وحتى الثروة السمكية يتميز بالضعف بشكل عام ولم تشهد أحجامه زيادات معتبرة على طول الفترة، يعود هذا الضعف عموماً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والعناية بمختلف الأنواع وينعكس لاحقاً في ارتفاع الأسعار في الغالب بالنسبة لهذه الفئة من المنتجات ما يدفع إلى اللجوء للخارج لتغطية العجز وكفاية الطلب المحلي المتزايد، وخاصة بالنسبة لفئة المواشي (الأبقار) وما يترتب عنها من كميات اللحوم الحمراء وحتى البيضاء.

1-2 حجم الإنتاج الوطني الفلاحي:

المنتجات الفلاحية الخاصة بالقطاع متعددة ومتنوعة، يمكن توضيحها من خلال المخطط التالي:

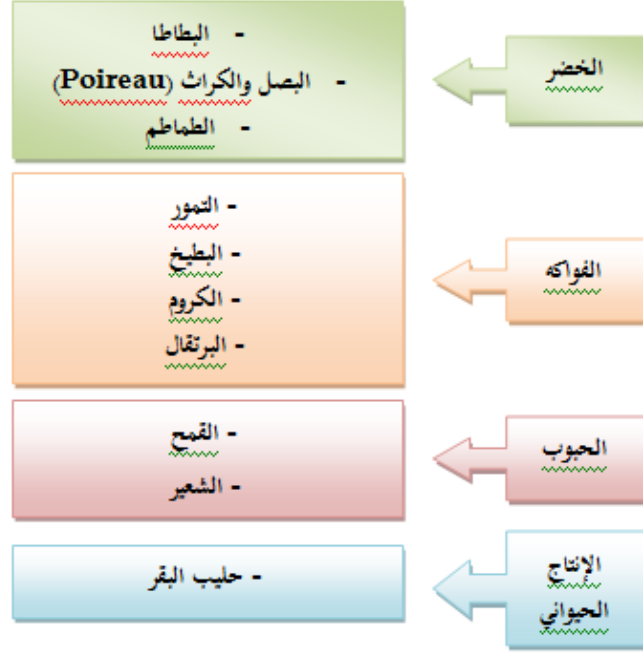
الشكل رقم (2): مخطط يوضح أقسام الإنتاج الفلاحي وأنواع المنتجات الفلاحية الجزائرية



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

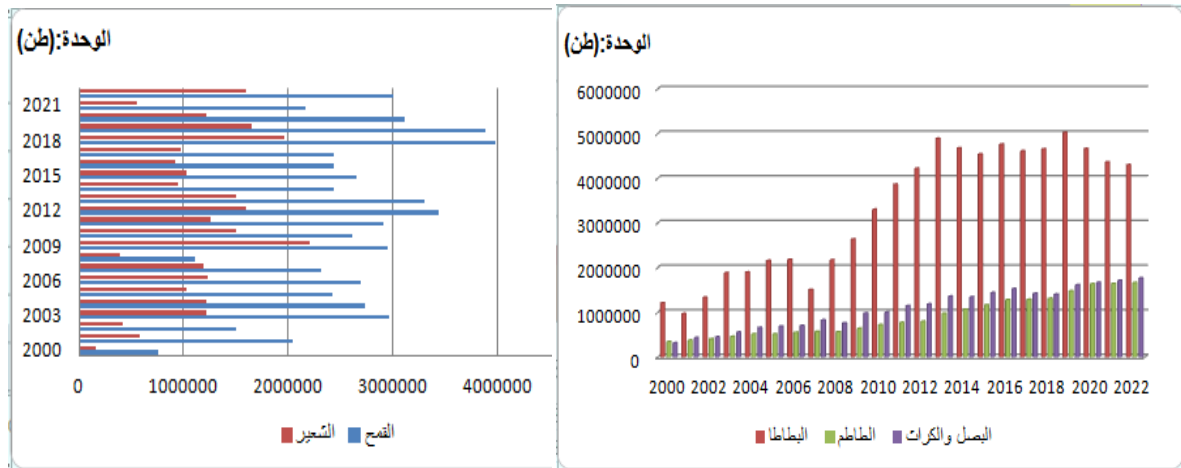
وبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة إلى جانب الإحصائيات التي يعرضها كل من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد احتلت المنتجات التالية المراتب العشر الأولى خلال العشرين سنة الماضية من حيث أكبر كمية إنتاج محصّلة، وشملت كل من:

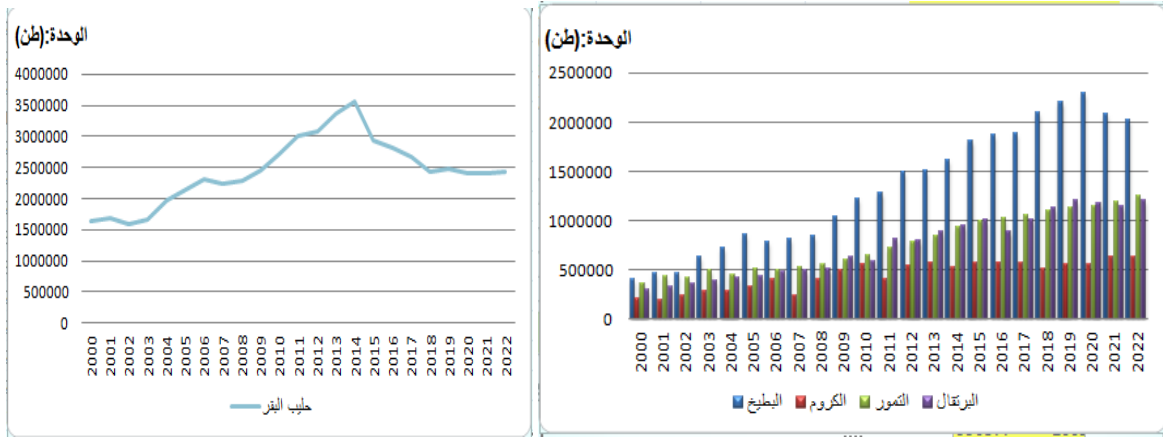
الشكل رقم (3): مخطط يوضح ترتيب المنتجات العشر الأولى وفئاتها من حيث كمية الإنتاج في الجزائر



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على تقارير منظمة الأغذية والزراعة FAO

الشكل رقم (4): تطور كميات الإنتاج لمختلف المنتجات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)





المصدر: تم إعدادها بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

يشهد الإنتاج الزراعي للجزائر تنوعا كبيرا من حيث أنواع المنتجات ولمختلف الفئات، يسمح بذلك حجم الإمكانيات والموارد الكبيرة المختلفة للبلاد وخاصة الطبيعية منها. هذا وقد عرفت مختلف الأصناف زيادة في حجم الإنتاج خلال العشرين سنة الماضية، بالرغم من مرور القطاع بصعوبات عدة (على غرار فترات جفاف، نزوح وعزوف اليد العاملة، صعوبات تمويلية،... إلى غير ذلك).

بالنسبة لفئة الخضار فتتصدرها البطاطا بمتوسط حجم إنتاج وصل مؤخرا إلى 4 ملايين و 500 ألف طن، يليها كل من البصل والطماطم بحجم إنتاج متقارب انتقل من متوسط الـ 500 ألف طن خلال العقد الأول إلى ما يفوق المليون والـ 700 ألف طن السنوات الأخيرة. فئة الحبوب والتي يشهد انتاجها عدم استقرار كبير بحسب مواسم الأمطار، يتصدرها القمح بحجم يتراوح ما بين 2.5 إلى 3.5 مليون طن، ومن ثم الشعير بمتوسط حجم إنتاج ما بين 1 مليون و 1.5 مليون طن على طول الفترة. الفواكه والتي يتصدرها إنتاج البطيخ، هذا الأخير الذي عرف حجم إنتاجه زيادة كبيرة متواصلة على طول الفترة تجاوزت الـ 2 مليون طن السنوات الأخيرة. التمر والبرتقال بحجم إنتاج متقارب في المرتبة الثانية ارتفع حجم إنتاجها من ما يقارب الـ 500 ألف طن إلى ما يفوق الـ 1 مليون و 200 ألف طن، وأخيرا الكروم التي استقر حجم إنتاجها عند حدود الـ 500 ألف طن على طول الفترة.

2- المحور الثاني: الميزان التجاري الغذائي:

2-1 الصادرات الغذائية:

2-1-أ الزبائن التجاريون الغذائيون: بحسب آخر الإحصائيات، فإن ترتيب الزبائن العشر الأوائل في فئة الصادرات الغذائية هو كالتالي:

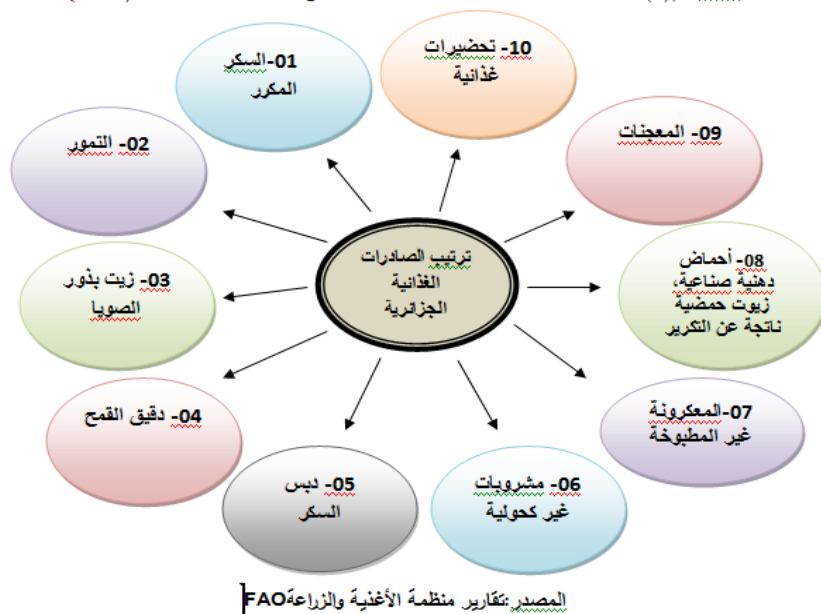
الجدول رقم (3): الزبائن التجاريون العشر الأوائل للجزائر لفئة السلع الغذائية			
المرتبة	البلد	المرتبة	البلد
01	فرنسا	06	المملكة المتحدة
02	الأردن	07	تونس
03	المغرب	08	النيجر
04	إسبانيا	09	إيطاليا
05	موريتانيا	10	لبنان

المصدر: تقارير منظمة الأغذية والزراعة FAO

1-ب قائمة الصادرات السلعية الغذائية:

بحسب ترتيب إحصائيات سنة 2022 فإن المراتب العشر الأولى الخاصة بكميات التصدير خصت كل من المنتجات التالية:

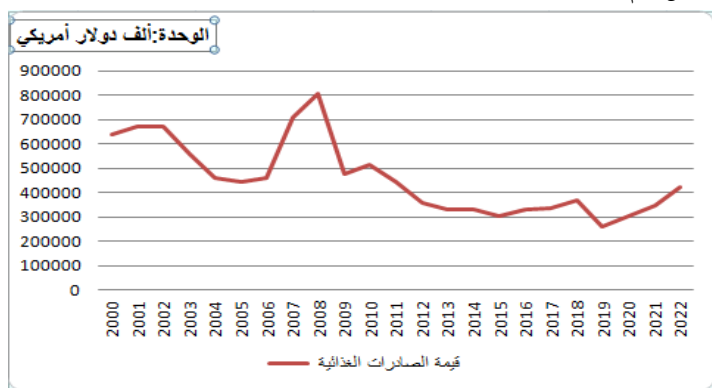
الشكل رقم (5): ترتيب الصادرات السلعية الغذائية العشر الأولى للجزائر من حيث الكمية (2022).



1-2 ج قيمة الصادرات الغذائية الإجمالية:

يظهر من الشكل أدناه تذبذب في قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية، يعلو عليها التراجع وخاصة خلال العقد الأخير، يعود ذلك وعلى غرار التغير في الأسعار للمواد الغذائية في الأسواق العالمية، إلى عدم استقرار قطاع الفلاحة الجزائري بشكل عام من والذي يعتمد حجم إنتاجه بشكل عام على التغيرات المناخية وحجم التساقط السنوي للأمطار، بذلك فإن الكمية المنتجة ومنه المصدرة تكون رهينة لهذه التقلبات. وعموما تتصدر فئة المنتجات الغذائية الصناعية قائمة الصادرات الغذائية الجزائرية، هذه الأخيرة التي بلغت قيمتها مؤخرا 420 مليون دولار أمريكي، فيم تجدر الإشارة إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الخامسة ضمن قائمة الدول العشر الأولى المصدرة للتمور في العالم بما حجمه 179428.74 طن خلال سنة 2022.

الشكل رقم (6): تطور قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2000-2022



2-2- الواردات الغذائية:

2-2-أ الممونون الغذائيون: العشر الأوائل بحسب إحصائيات 2022:

الجدول رقم(4): الممونون العشر الأوائل للجزائر لفئة السلع الغذائية

المرتبة	البلد	المرتبة	البلد
01	البرازيل	06	بلغاريا
02	الأرجنتين	07	تركيا
03	فرنسا	08	و.م.أ
04	كندا	09	رومانيا
05	نيوزيلندا	10	إيطاليا

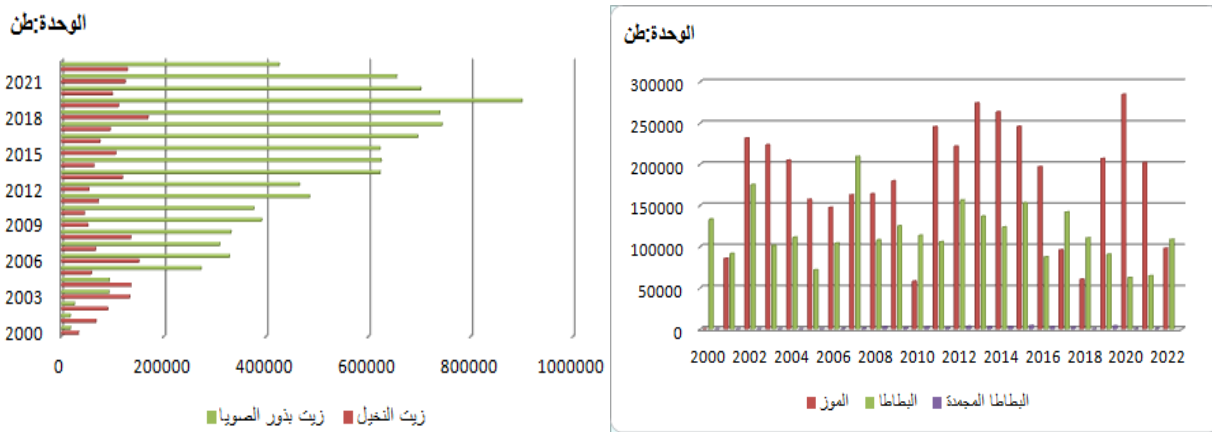
المصدر: تقارير منظمة الأغذية والزراعة

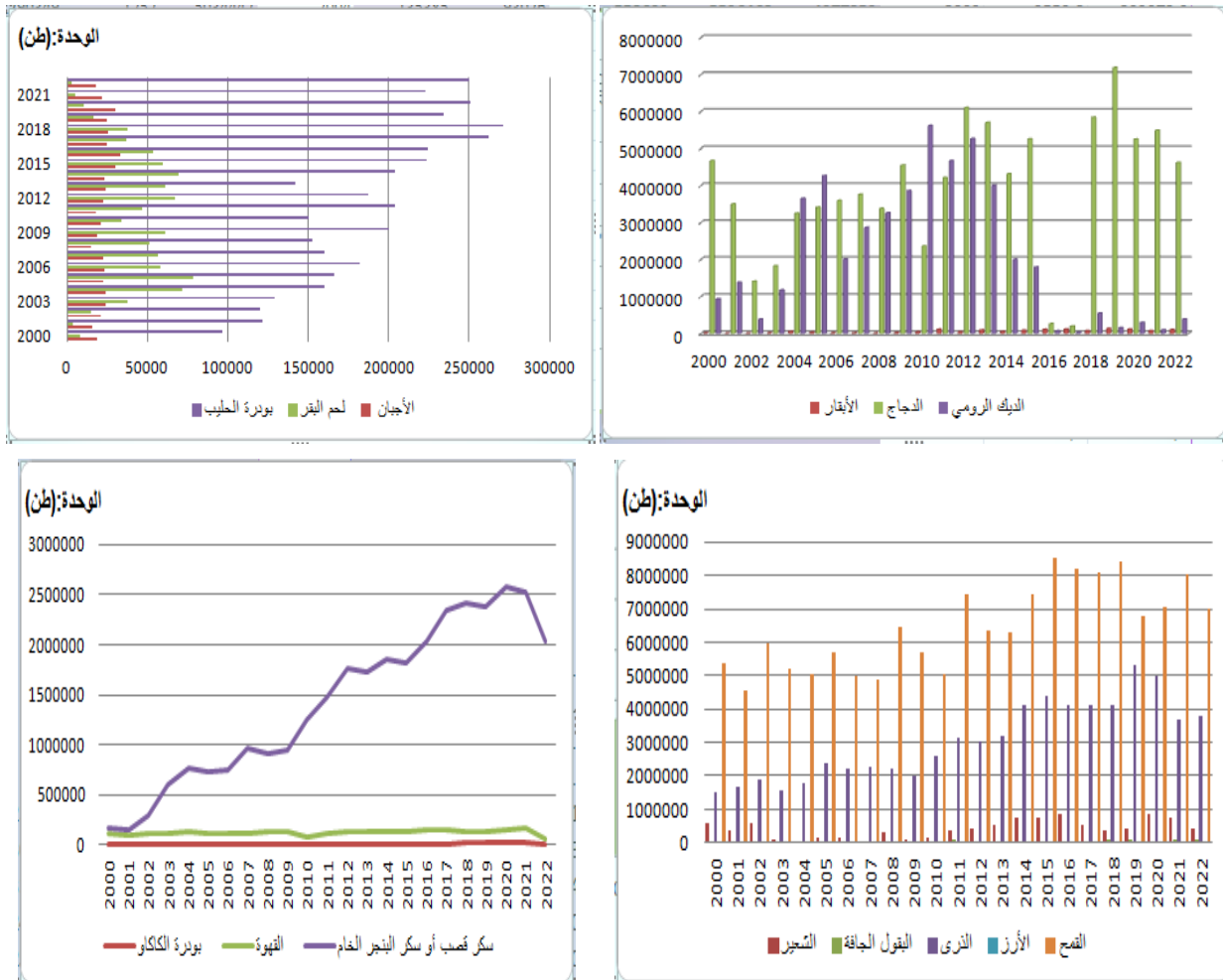
أما عن نوع السلع المستوردة فهي ذات تشكيلة واسعة مما يتم إنتاجه محليا (بسبب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي)، أو المنتجات الغير الموجودة في الأساس بسبب متطلبات أو شروط إنتاج مختلفة (طبيعية، مناخية، تكنولوجية، غياب أو نقص المواد الأولية...).

2-2-ب نوعية وحجم الواردات الغذائية الأساسية:

تضم قائمة السلع الغذائية المستوردة العديد من المنتجات على غرار: القمح ذاته، الذرى، سكر القصب الخام، بذور الصويا وزيتونها، الشعير، بودرة الحليب، الأرز، زيت النخيل، البطاطا، الموز، البقول الجافة، الشحوم والزيتون المهدرجة، مستحضرات غذائية، القهوة الخضراء، غذاء الأطفال، الأجبان، ومختلف قطعان الماشية...

الشكل رقم: (7) تطور كمية الواردات لعينة من السلع الأساسية خلال الفترة 2000-2022





المصدر: تم إعدادها بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

تعرض الأشكال التشكيلية الواسعة من المنتجات الغذائية التي تستوردها الجزائر (سواء غير المنتجة محليا أو التي يعرف إنتاجها عجزا في تلبية الطلب المحلي) إلى جانب تطور أحجامها خلال الفترة 2000-2022.

في فئة الخضار نجد البطاطا دائما على رأس السلع المستوردة فبالرغم من تحسن انتاجها محليا وزيادة الكمية بشكل معتبر السنوات الأخيرة إلى أن استمرار العجز يدفع إلى استيرادها سواء في شكلها الطازج والذي بلغ متوسط كميته الـ 150 ألف طن، أو حتى المجمدة التي عرف حجم وارداتها ارتفاعا السنوات الأخيرة تراوحت ما بين الـ 2000-3000 طن. في فئة الفواكه نجد الموز على رأس قائمة الواردات بكميات متفاوتة على طول الفترة، تراوحت في المتوسط ما بين 200 ألف إلى 250 ألف طن.

بالنسبة للحبوب أيضا تشهد كمياته المستوردة ارتفاعا مستمرا يتراوح ما بين 7 إلى 8 ملايين طن، مم دفع إلى احتلال الجزائر المرتبة الخامسة عالميا ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا. الذرة أيضا ولتقص انتاجها محليا ارتفعت الكمية المستوردة منها لتتجاوز في المتوسط الـ 4 ملايين طن السنوات الأخيرة.

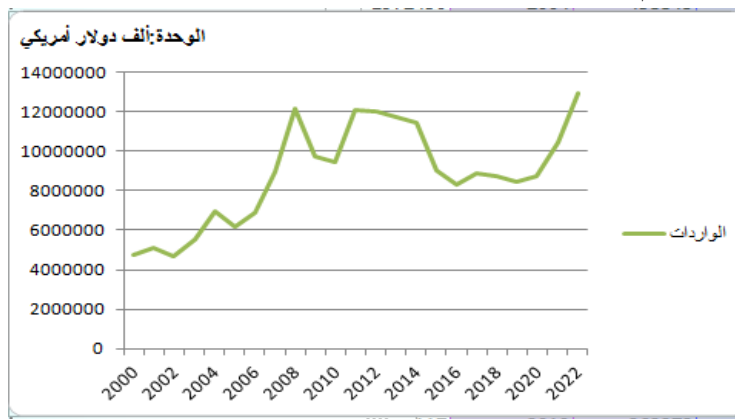
الزيوت وعلى رأسها زيت بذور الصويا، احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عالميا أيضا من حيث الدول الأكثر استيرادا، لارتفاع الكمية المستوردة السنوات الأخيرة وتجاوزها في المتوسط الـ 700 ألف طن، يليها زيت النخيل بمتوسط كمية استيراد تراوح الـ 150 ألف طن.

الثروة الحيوانية أيضا تعاني عجزا، وذلك يتضح من خلال الأنواع المختلفة المستوردة من فئة الدواجن والأبقار وحتى من السلع المستخلصة منها (لحوم، أجبان... وبكميات متفاوتة). بوفرة الحليب أيضا تعتبر من السلع الغذائية الأساسية المستوردة، إذ تحتل الجزائر المرتبة الثانية عالميا بعد الصين من حيث الدول الأكثر استيرادا لهذه السلعة بمتوسط كمية تتراوح ما بين 200 إلى 250 ألف طن.

سكر القصب، المرتبة التاسعة عالميا احتلتها الجزائر من حيث كميات استيراد هذه السلعة، حيث عرفت الكمية زيادة مستمرة على طول العشرين سنة الأخيرة لتتجاوز الـ 2 مليون طن السنوات الأخيرة.

2-2- ج قيمة الواردات الغذائية الإجمالية:

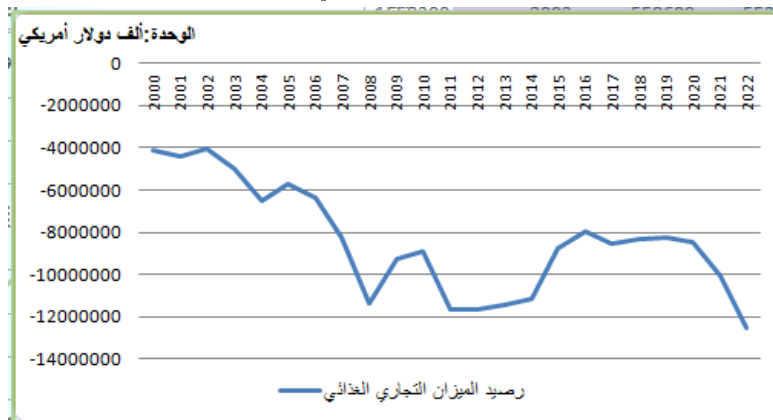
الشكل رقم(8):تطور قيمة الواردات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2000-2022



المصدر:الديوان الوطني للإحصاء، منظمة الأغذية والزراعة FAO

من خلال الأشكال أعلاه التي تعرض مجملها تنوعا في أشكال السلع الغذائية المستوردة، إلى جانب الزيادات المستمرة في كمياتها، فإنه يمكن وبشكل بديهي توقع قيمة الواردات الغذائية الإجمالية التي تعرف زيادة كبيرة مستمرة مقارنة بقيمة الصادرات الغذائية المحدودة والتي لا تغطي حتى ربع الكمية المستوردة، كما وتظهر الإحصائيات أن قيمة هذه الواردات تراوحت خلال السنوات الأخيرة ما بين الـ 10 إلى 12 مليار دولار، الأمر الذي جعل رصيد الميزان التجاري الغذائي في حالة عجز دائم خصوصا وأن قيمة الصادرات وبرغم المجهودات المبذولة لم تتجاوز في أحسن الأحوال الـ 800 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم(9):تطور رصيد الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، منظمة الأغذية والزراعة FAO.

II - الطريقة والأدوات:

تم اعتماد في هذا الجزء من البحث وبغرض قياس مستوى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مؤشر واحد للتحليل وهو مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة للفرد، الذي يعكس مدى كفاية الطاقة التغذوية على الصعيد الوطني، وبالتالي توفر الأغذية من حيث الكمية (الأمن الغذائي، 2022).

تعني القيمة التي تتجاوز الـ 100% أن الإمدادات الغذائية تفوق الاحتياجات، وهي الحالة في الجزائر التي تعكسها المعطيات في الجدول أدناه من حيث أن قيم المؤشر وعلى طول الفترة تشير إلى تحقيق الكفاية التغذوية وبشكل متزايد خلال العشرين سنة الأخيرة، بالرغم من أن ذلك هو يتحقق عن طريق اللجوء إلى الاستيراد لمختلف السلع الغذائية لعجز توفيرها بالمقدار الكافي محليا.

الجدول رقم(5): مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة للفرد للفترة 2000-2021 (متوسط 3 سنوات)

الفترة	2000-2002	2001-2003	2002-2004	2003-2005	2004-2006	2005-2007	2006-2008	2007-2009	2008-2010
النسبة %	126	128	129	130	131	132	133	134	136
الفترة	2009-2011	2010-2012	2011-2013	2012-2014	2013-2015	2014-2016	2015-2017	2016-2018	2017-2019
النسبة %	139	142	145	147	148	149	148	148	148
الفترة	2018-2020	2019-2021	2020-2022						
النسبة %	150	152	153						

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة FAO

III- النتائج ومناقشتها:

أشار عرض الإحصائيات أعلاه للإمكانات الفلاحية المتاحة، الحجم الإنتاجي وكذا حجم ونوع مختلف الصادرات والواردات الغذائية الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2022، إلى أن:

- تمتلك الجزائر إمكانات فلاحية كبيرة متنوعة وخاصة الطبيعية منها، إلا أن استغلالها لا يزال بعيدا عن المستوى الأمثل، وهو ما يخلق تحديا للحكومة لكون القطاع فعليا قادر على تصدر ركب المسار التنموي وتحقيق التنوع الاقتصادي.
- الإنتاج الفلاحي وبرغم وتنوعه نتيجة لتعدد وتنوع الأقاليم إلا أنه لا يزال جد ضعيف، يبقى دائما مرهونا بالوضعية المناخية وحجم التساقط السنوي (الضعيف) للأمطار، إذ لا يزال النسبة الغالبة منه تعتمد طرق الري التقليدية.
- حجم الصادرات الغذائية أيضا لا تزال كمياته منخفضة، بالرغم من التشكيلة المتنوعة للسلع المصدرة المعروضة وعلى رأسها المنتجات الغذائية الصناعية (السكر المكرر، الزيوت، المشروبات غير الكحولية،...).
- الواردات من السلع الغذائية هي أيضا بتشكيلة متنوعة (خضر، حبوب، منتجات حيوانية، منتجات غذائية صناعية،...)، وبأحجام جد مرتفعة بنسبة 20 % من إجمالي الواردات بقيمة فاقت 6.7 مليار دولار، ما يفوق قيمة الصادرات بعدة أضعاف ويؤثر على وضعية الميزان التجاري الغذائي.

- مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المتوسطة للفرد، والذي يقاس به مدى تحقيق الأمن الغذائي في البلد يشير إلى وضعية إيجابية محققة من قبل الجزائر في هذا الصدد، إلا أن الأمر يبقى مرهون بحجم الواردات المحصلة من مختلف السلع الأساسية وغير الأساسية.

IV- الخلاصة:

سمح عرض تطور ودراسة الإحصائيات المتاحة المعروضة والخاصة بمختلف جوانب القطاع الفلاحي للجزائر، من إمكانيات، موارد وحجم إنتاج متوفر، إلى جانب تطورات وضعية الميزان التجاري الغذائي، برسم تقييم عام لوضعية القطاع وتطورات خلال العقدين الأخيرين. وكان مم أمكن استخلاصه أنه وعلى الرغم من تسجيل تحسن ملحوظ في الأداء من حيث مستويات الاستغلال وحجم الإنتاج لمختلف المنتجات، إلا أنها تبقى جد ضعيفة غير قادرة على تلبية الطلب المحلي بعد من حيث عديد الفئات السلعية الغذائية وضمنها الأساسية أيضا، الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى اللجوء إلى عملية الاستيراد من الخارج ما يؤثر بشكل كبير على وضعية الميزان التجاري الغذائي، خصوصا أنه ومن جهة أخرى حجم الصادرات من المواد الغذائية (وعلى الرغم من تسجيل تنوع وزيادة في أحجامها ومستوى تنافسيتها على المستوى العالمي)، لا تزال جد ضعيفة أيضا مقارنة بما يسمح بجعلها بديلا يُركز ويُعول عليه في تجسيد سياسة التنوع الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات.

مستوى تحقيق الأمن الغذائي وكما يعرضه المتاح من الإحصائيات أيضا، هو يرسم صورة إيجابية مقبولة لكن فقط في ظل وعن طريق الاستعانة بالواردات (بكميات كبيرة) من مختلف السلع الغذائية، وهو أمر من الخطورة بما كان ذلك أنه يقوم على عدة عوامل واعتبارات على رأسها بقاء الواردات الجزائرية وفي الإجمال مرهونة دائما بحجم العائدات النفطية، كذلك أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية والتي تلعب دورا في مدى توافرها في الجزائر أيضا وقدرة الأفراد على اقتنائها، حدوث أزمات عالمية مثل تلك التي شهدتها العالم مؤخرا (جائحة كوفيد-19) مم أدى إلى غلق الحدود الدولية وتوقف التجارة الدولية لفترة من الزمن... وغيرها مم يمكن أن يكون عائقا للوصول إلى هذه السلع سيؤدي بالتأكيد إلى تراجع الإمدادات الغذائية وفي أسوأ الحالات انعدامها، بالتالي فإنه لا غنى وليس أفضل من تحقيق هذه الكفاية ولكن محليا بالاعتماد على إمكانيات وموارد البلد المتاحة واستغلالها على النحو الأمثل.

الإحالات والمراجع :

1 دليل رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، منشور الأمم المتحدة الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأغذية والزراعة، 2022. نسخة إلكترونية، www.unescwa.org.

مواقع إلكترونية:

1 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: www.madr.gov.dz

2 وزارة التجارة الجزائرية: www.commerce.gov.dz

3 الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

4 منظمة الأغذية والزراعة: www.fao.org

5 البنك الدولي للإنشاء والتعمير: www.wdi.org

ملاحق:

الملحق رقم (1): تطور حجم الثروة الحيوانية في الجزائر للفترة (2000-2022)

years	الدجاج	الخرفان	الأحصنة	الماعز	الأبقار	الجمال	الصيد البحري
2000	110000000	17615928	43828	3026731	1595259	234170	113157
2001	110000000	17298788	43570	3129400	1613040	245490	133623
2002	120000000	17057250	46430	3280540	1510770	249690	134320
2003	125000000	17502790	47530	3324740	1560545	253050	141528
2004	125000000	18293030	44590	3450580	1613700	273140	137108
2005	125000000	18909110	42642	3589880	1586070	268560	139459
2006	125000000	19885730	43570	3754590	1607890	286670	157021
2007	125000000	20154890	47040	3837860	1633810	291360	148843
2008	125000000	19946150	45285	3751360	1640730	295085	142035
2009	125000000	21404584	44803	3962120	1682433	301118	130120
2010	126000000	22868770	43650	4287300	1747700	313990	95168
2011	127000000	23989330	44200	4411020	1790140	318755	104008
2012	128500000	25194105	46235	4594525	1843930	340140	108207
2013	130000000	26572980	45035	4910700	1909455	344015	102220
2014	130000000	27807734	42010	5129839	2049652	354465	100150
2015	133866000	28111773	42366	5013950	2149549	362265	105200
2016	134421000	28135986	44991	4934701	2081306	379094	102140
2017	134827000	28393602	46841	5007894	1895126	381882	108300
2018	137077000	28723994	46356	4908485	1816280	417322	120354
2019	136451000	29378561	49911	4929069	1786351	417167	104880
2020	138121000	30905560	48147	4908168	1740183	435214	
2021	139981000	31126445	50231	5029042	1734476	448546	
2022	142061000	31192020	49430	5120824	1738340	459616	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، منظمة الأغذية والزراعة FAO